العراق

تقرير عن الحالة

الاقتصادية الحاضرة الخ

F
330.9567:K36A
كنيت ، ادوارد هلتون يانغ ، البارون .
تقريران عن الحالة الاقتصادية الحاضرة .

F:330.9567
K36A

1-Jun 68

F
330.9567
K36tA
C.1

الحكومة العراقية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

تقريران

عن

الحالة الاقتصادية الحاضرة

والسياسة الاقتصادية

و

خطة القروض

بقلم

السرادوارد هلتون يانغ ، پي . سي . ، جي . بي . أي . ، دى . اس . او . ، دي . اس . سي . ، ام . پي .

حزيران ١٩٣٠

Cat. July 1936

48729

U.S.S.R.

مطبعة الحكومة ، بغداد .

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
DE BEIRUT

مضامين التقريرين

الحالة الاقتصادية الحاضرة والسياسة الاقتصادية

	صفحة
١ — الكساد الحالي	١
٢ — الاحوال الاقتصادية العامة	٥
٣ — العلاج	٧
٤ — مالية الدولة	١٨
٥ — الخاتمة	٢٠
الملحق	٢١—٢٢

خطة القروض

	صفحة
التحسين الصناعي	١
المنافع العامة	٢
الاشغال العامة	٢
خطتان اثنتان	٢
رؤوس الاموال الاجنبية	٣
استثمار المال محليا	٤
العوامل السياسية	٥
الاعتبار المالي والاسس القائم عليها	٥
الايرادات المقدمة كضمان	٥
منهاج العمل	٦
مركز المرابين	٧
الامتيازات	٧
مالية السكك الحديدية	٧
الخلاصة	٨

الحالة الاقتصادية الحاضرة
والسياسة الاقتصادية

الى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المحترم

الحالة الاقتصادية الحاضرة والسياسة الاقتصادية

١ ـ الكساد الحالي ٠

يعاني العراق كما تعاني بلدان العالم باسره كسادا في زراعته وتجارته ٠ وليس العرض والطلب في اسواق العالم الآن على وتيرة واحدة بل تارة يزيد العرض على الطلب وطورا يزيد هذا على ذاك فاذا زاد الطلب على العرض عم الرخاء واذا انعكست الآية عم الكساد ٠ اما في الوقت الحاضر فالعرض هو الذي يزيد على الطلب وهذا سبب الكساد الحالي ٠ وقد زاد الطين بلة الظروف الخاصة السائدة اليوم ٠ فكلما كثر استخدام الوسائل الفنية في الاعمال الزراعية والصناعية قلت الايدي العاملة بالنسبة الى الانتاج واسفر ذلك عن زيادة المنتوجات ونقصان القوة الشرائية ٠ وان كانت المحاصيل متوفرة في كل بلدان العالم لكن شعوبها لاتملك النقود لشرائها ٠ كما ان قلة الطلب تؤول الى هبوط الاسعار هبوطا فادحا ٠ وهذا الهبوط نشاهده خاصة في اسعار الحبوب التي كان محصولها وافرا بصورة خاصة ٠ ومن سوء الحظ ان يكون هبوط اسعار الحبوب على اشده في الشعير وهو من الحبوب التي تهم العراق بوجه خاص ٠ وهناك شك قليل في ان السبب في ذلك يرجع الى نزول روسيه الى اسواق الحبوب العالمية باعتبار انها اعظم بلد لتصدير الحبوب ٠ ولا يخفى ان سيل الحبوب الروسية كان قد توقف بعد الحرب العظمى برهة من الزمن فعمدت بلدان اخرى الى النزول الى هذا الميدان ٠ اما الآن فقد عادت روسيه الى مكانتها الاول وغمرت محاصيلها المتراكمة اسواق الحبوب فزاد العرض على الطلب في اربعة اقطار المعمورة ٠

وحتى انه لو لم يكن هنالك عوامل اخرى لكان هذا الامر وحده كافيا للتأثير في رخاء العراق الذي يتوقف بصورة كبيرة على الحبوب لكنه فضلا عن هذه الكارثة التي عمت العالم باسره فقد حلت به في الآونة الاخيرة مصائب اخرى لم تحل بغيره من البلدان ٠ فقد اتلف الجراد الزرع والضرع وشحت مياه دجلة والفرات على غير المعتاد ٠

ولو كانت اعمال الانتاج في البلاد على صورة اعتيادية قبيل هذه الازمة لما شعرت بالصدمة الحالية شعورها بها الآن ٠ ومما زاد في تأثير الازمة هو ان اعمال الانتاج هذه كانت بصورة غير اعتيادية ٠ وفضلا عن ان العراق نال حظه من الرخاء الذي شمل بلدان العالم كلها فانه سار في مضمار الرقي من جراء عوامل محلية ، ذلك ان وجود حكومة راسخة الدعائم بعث على الطمأنينه والاستقرار فيما يختص

بالاموال والتجارة وآل الى تحسين طرق المواصلات فكانت النتيجة زيادة المنتوجات الزراعية · فقد زادت مساحة الاراضي المزروعة وان لم يكن لدينا وسيلةما لمعرفة نسبة تلك الزيادة لكنها من المؤكد زيادة كبيرة · وكانت المضخات العامل الرئيسي لهذه الزيادة فقد نصب منها في بحر السنوات الثلاث المنصرمة مالا يقل عن ١٠٥٧ مضخة · الا ان زيادة المحصول بواسطة المضخات زاد في نفقات الانتاج فكان لهذه بدورها اثرها السيء في هبوط الاسعار ·

وكانت الزراعة بالمضخات تجري الى حد كبير بالنسيئة استنادا الى ارتفاع الاسعار لكنه على اثر هبوطها زالت الارباح التي كان اصحاب المضخات يعلقون عليها الآمال وتضعضعت الثقة المالية · وفضلا عما ادت اليه هذه الزيادة السريعة في زراعة المضخات من الاضرار السالفة الذكر فقد اثرت تأثيرا سيئا في الحالة الاقتصادية عن طريق غير مباشر · ذلك انها ادت الى انتقال الايدي العاملة من اراضٍ الى اراضٍ اخرى · ولهذا السبب عينه نرى ان زيادة منتوج الاراضي المسقاة بالمضخات يقابلها الى حد ما نقص في غيرها من الاراضي القليلة الربح بسبب اخذ الايدي العاملة منها · ولا مشاحة ان ما اتت به تلك الاراضي من ريع كبير عاجل في خلال المدة التي كانت الاسعار فيها جيدة اثر تأثيرا سريعا في خصب التربة · وفي الوقت الذي كانت الارباح فيه تتدفق بسهولة لم تتخذ الوسائل لفتح الجداول والاقنية ولا لتسميد الاراضي · كما ان التفاؤل العظيم بالرخاء الزراعي ادى الى اقدام بعض الاشخاص الذين لا المام لهم بالمسائل الزراعية على تعاطي الزراعة لكنهم دفعوا ثمنا باهظا لذلك · ثم ان اتساع نطاق الزراعة في اراضي السيح اتساعا سريعا وكبيرا وبالتالي زيادة المحصول كان لابد ان يؤثر تأثيرا سيئا في سوق محصول الاراضي المطرية في الالوية الشمالية · كما ان زيادة الانتاج لم يصحبها في الغالب تحسن ما لا في اصناف المحصولات ولا في نوعها · فنرى اذن ان كل هذه العوامل التي ادت الى رخاء البلاد الزراعي زادت كذلك في شدة وطأة الكساد الحالي ·

ومن المحتم ان يزيد موسم الحصاد هذا العام في شدة وطأة الكساد لانه سيكون في الغالب جيدا · وان لم تكن النتائج معلومة حتى الآن لكنه من المحتمل ان يكون موسم الاراضي التي تسقى بالمضخات فوق المتوسط وموسم الاراضي المطرية كمتوسط السنوات الماضية او ما يقرب من ذلك اما موسم الاراضي السيحية فيكون دون المتوسط بسبب قلة مياه دجلة والفرات · واما موسم التمر فيقال انه جيد · ولا يخفى ان اسواق التمور تشكو ماتشكو منه باقي الاسواق لان نقص القوة الشرائية في العالم بوجه عام يؤثر تأثيرا سيئا في استهلاك المواد التي تعد غالبا من المواد الكمالية في نظر الطبقة الفقيرة من الشعب ·

ومما زاد الطين بلة هو امتناع اصحاب الحبوب والمنتوجات الحيوانية من قبول الاسعار الجارية · فاسعار الحبوب المصدرة من خليج فارس هبطت تقريبا الى نصف ما كانت عليه منذ سنة مضت · وكلما حصل هبوط فادح تبرم المنتجون من مجابهة الحقائق وقبولها وهم بعد كل هبوط يؤملون عودة الامور الى مجراها الطبيعي ويعللون النفس بتحسن الحالة لكنها تسير من رديء الى ارداً · وعلة

يخشى ان يؤدى هذا الامر الى زيادة الصعوبات المحيطة باصحاب الحبوب اذ انهم في الحقيقة يقامرون بمستقبل غامض كل الغموض • اما احتمال هبوط اسعار السوق عند كتابة هذا التقرير (شهر حزيران من السنة ١٩٣٠) فهو كاحتمال صعودها • ومن الفطنة وموسم الحصاد على الابواب ان يسعى اصحاب الحبوب لدرء الاضرار وبيع مالديهم من الحبوب كما ان خطة الحكومة في صدد جباية ايرادات الاراضي وغيرها يجب في رأيي ان تقوم على تشجيع بيع الحبوب وغيرها من المنتوجات وليس على تسهيل الاحتفاظ بها لمدة اخرى •

ولهذا الهبوط نتائج سيئة اخرى وهي ان حصة العامل من عمله ضئيلة بالنظر الى الاسعار الحالية بحيث انه يصعب الحصول على عمال للحصاد • كما ان استياء المزارعين من الاسعار يحملهم على عدم حصد مزروعاتهم بتاتا والامساك عن بذر بزور المزروعات الصيفية لان الاسعار الحالية من شأنها ان تجعل اجرة اتعابهم ضئيلة جدا كما ان الجراد يعمل على تفاقم الحالة • ولا غرو اذا فضل الزراع ترك الارض غير مزروعة وابقاء البزور للسنوات المقبلة على التعرض لخطر التهام الجراد للغلال ولا سيما اذا كانت من الغلال الثمينة كالقطن • اما تربية المواشي فتؤثر فيها قلة المياه وندورة الامطار اذ تكون المراعي قليلة كما ان نقص القوة الشرائية يؤثر في اسواق منتوجاتها ويقلل الارباح المتوقعة منها •

ان الاساليب المتبعة في الزراعة في العراق اساليب ابتدائية حتى الآن ولذا فان الحاصلات الزراعية ليست من نوع جيد واسعارها واطئة وهذا يقلل امر استقرار الارباح لان استقرار الارباح في الزراعة ـ كما في الصناعة ـ يتوقف في الغالب على جودة الحاصلات • انما لهذه النظرية ناحية اخرى يجمل بنا النظر فيها • ذلك انه اذا كانت الوسائل التي يتبعها الشعب في بلد من البلدان ابتدائية فان حاجاتهم كذلك تكون بسيطة • والعراق قادر على اعالة نفسه والاستغناء عن التجارة الاجنبية اكثر بكثير مما هو ميسور لبلد من البلدان العريقة في العمران والرقي • والاضرار الناجمة عن عدم رواج تجارة الصادرات تقع غالبا على عاتق الطبقة المثرية وهذه من اقلية الطبقات كما ان الشركات الاجنبية التي تتعاطى بهذه التجارة تتحمل قسطا كبيرا منها • اما عامة الشعب فلا يلحقهم الا القليل منها لان جودة موسم الحصاد ونزول الاسعار يكفلان لهم مايحتاجون اليه من الطعام • وبيع الغلال للاستهلاك المحلي من قبل الزراع الذين لا يملكون شيئا من الاراضي يدر عليهم مقدارا من النقود • وما عدا البعض من هؤلاء الزراع فلكلهم موارد دخل غير ما تقدم كالحيوانات او موارد خاصة اخرى • وعليه نرى ان الزارع العراقي الذي لم تتحسن وسائل الزراعة عنده تحسنها في البلاد الراقية لا يقل حظه عن حظ زراع تلك البلدان •

بناء على ماتقدم يجب ان لا يبالغ في خطورة الصعوبات الحالية • نعم ان هذه الصعوبات يترتب عليها حراجة موقف الذين اقدموا على الاعمال الزراعية او الاعمال التجارية الاخرى عن طريق النسيئة ويترتب عليها تحديد الثقة المالية تحديدا عاما وخفض الارباح وكميات المواد الاستهلاكية وعلى الاخص المواد الكمالية منها • اما فيما يتعلق بالحكومة فانه يترتب عليها خفض دخل الدولة وخرجها وتأجيل

اعمال الانشاء والمشاريع الجديدة لكنها لاتهدد البلاد بكارثة اجتماعية ولا بفاقة عامة.

ولو القينا نظرة على التجارة لرأينا هذه العوامل والنتائج بعينها . فنقص القوة الشرائية في العالم يؤدى الى وقوف دولاب التجارة والدليل على ذلك نقصان ايرادات الكمارك كما يتبين من مراجعة الملحق المربوط بهذه المذكرة . وكما سبق القول عن الزراعة فان التجارة ايضاً تأثرت بالازمة الحالية لان الاعمال في الآونة الاخيرة كانت على صورة غير اعتيادية . ولما رأى التجار الرخاء الزراعي توهموا ان ذلك سيشمل التجارة فاقدموا على توسيع نطاق اعمالهم التجارية واعتمدوا في كل ذلك على الثقة المالية تعزيزا لمضارباتهم لكن تلك الثقة لم تكن على اساس ثابت فتضعضعت حين تدهور اسعار الحبوب . وكما يظهر من الارقام المبينة في الملحق فان عدد الافلاسات زاد زيادة كبيرة كما ان وضعية الثقة المالية لم تتم تسويتها بصورة نهائية حتى الآن .

وهنالك ظروف محلية خاصة زادت في نتائج العوامل العالمية السيئة. وليس بخاف ان اهم امر للعراق من الوجهة التجارية هو تجارة ايران . وفضلا عن الاحوال العامة التي ادت الى كساد تلك التجارة فانها اصيبت بصدمة شديدة من جراء القيود الكيفية التي فرضتها حكومة ايران على التحاويل . وهنا ايضا نرى ان ما خفف في وطأة هذه الصدمة هو الاصول الابتدائية المتبعة في تعاطي قسم كبير من تجارة ايران. فلو كانت التجارة الايرانية تدار على اسس مالية راقية جدا لشلتها تلك القيود . اما السبب في عدم تأثير تلك القيود على التجارة التي تجري بواسطة العراق فيرجع الى ان الطرق المالية الراقية المذكورة قد استعيض عنها في هذه الحالة بمعاملات قوامها مبادلة سلع البلدين على يد تجار ايرانيين وعراقيين ممن تربطهم صلة القرابة او مناسبات اخرى نظيرها .

تجابه البلاد الآن في تجارتها وزراعتها وضعا ناجما عن فقدان العلاقة في العالم باسره بين القوة الشرائية والاعتبار المالي والانتاج . ومن المتعذر التكهن بمصير الاسواق في المستقبل فيما له تعلق بالعراق لان العوامل التي تنطوي على فقدان تلك العلاقة كثيرة انما من المحتم ان نرسم لنا خطة اقتصادية لكنه ليس في الاستطاعة رسم خطة كهذه بغير اخذ المستقبل بنظر الاعتبار مهما كان غامضا . وما يساعدنا على التكهن بذلك المستقبل هو ان بعض العوامل التي يقال انها ادت الى كساد اسواق الحبوب عوامل وقتية لا غير . فاذا كانت كميات الحبوب المتراكمة في روسية هي التي ادت بوجه خاص الى كساد سوق الشعير فيجب ان يتحسن ذلك السوق عند نفاذ الكميات المذكورة . واذا عادت روسية مرة اخرى الى مكانتها الاولى باعتبارها من البلدان التي تصدر الشعير باسعار بخسة لاسواق العالم كلها فمن المتوقع ان نرى البلدان الاخرى التي اصبحت في اثناء تنحي روسية من منتجي الشعير والتي لا يمكنها الآن بعد عودتها انتاجه بربح قد تركت هذا الميدان . وعليه فليس من المستبعد تحسن اسواق الشعير . بينما من الجهة الاخرى لايعتقد المطلعون بعودة الاسعار الى مستواها العالي في السنوات الاخيرة . وليس هناك حين كتابة هذا

التقرير ما يدل على تحسن الاسعار وعودتها الى ماكانت عليه قبلا لا بل بالعكس فاسواق الحبوب ضعيفة بتأثير موسم الحصاد الجديد ٠

اما بشأن الاسعار عموما فالمستقبل اكثر غموضا وجل مايمكن القول هو ان الاختبار قد علمنا ان كسادا كالكساد الذي يعانيه العالم الآن يعقبه غالبا انتعاش ٠ ومتى نقص الطلب قلت الكميات الى ان تعود فتصبح اقل من الطلب كما ان الاسعار اذ ذاك تعود الى الصعود ٠ واذا كان من المحتم علينا ان نفترض شيئا عن مصير الحوادث في المستقبل فهو ان الكساد الحالي ـ او على الاقل درجته الحالية ـ ليس دائما ٠ وكلما تعود اصحاب الحبوب على مجابهة الحقائق فستباع الحبوب بالاسعار الجديدة وتعود الثقة المالية الى ماكانت عليه من الاستقرار ولكن بعد تصفية الاموال بصعوبة ٠ واذا لم تعد الاسعار الى مستواها السابق فستستقر اقتصاديات البلاد بالنظر لمقياس الارباح الجديد وان كان في هذا خسارة انما ليس فيه شيء من التشنج المالي ٠ ويجب ان لا نقطع الامل لان المصائب قد تؤول احيانا الى ما فيه الخير٠ فاذا لم تجد الغلال التي تعود الزراع على زرعها منذ قديم الزمن رواجا في الاسواق فسيدفعهم ذلك على زرع غلال من انواع اخرى ذات ربح اكثر كما ان قلة الارباح ترغمهم على اتباع طرق اقتصادية في الانتاج لانقاص النفقات وعلى تنظيم وسائل النقل بصورة افضل من السابق وذلك مثلا بتأسيس نقابة تضم المنتجين والسماسرة ٠

٢ ـ الاحوال الاقتصادية العامة ٠

لقد بحثنا فيما مر في ماهية الكساد الحالي وهذا لازم تمهيدا للبحث في وسائل العلاج اذ قبل وصف الدواء يتحتم تشخيص الداء ٠ ولجعل هذه الوسائل على اساس متين ينبغي ان لا يقتصر بحثنا على الكساد الحالي فحسب بل يجب ان يتعداه الى اوضاع البلاد الاقتصادية الاساسية ٠

ومن دواعي الاسف ان تكون المعلومات الاحصائية التي يجب ان نتخذها اساسا لمعرفة وضع البلاد الاقتصادي معدومة ٠ وان كان قد بوشر بجمع هذه المعلومات لكن قلة المال حالت دون تقدم ذلك تقدما ذا شأن ٠ ان اهم شيء عن معلوماتنا المتعلقة بالاحوال الاقتصادية في هذه البلاد هو الامور التي لا نعلمها ٠ فبالرغم مثلا من تعداد النفوس لا نعلم عدد سكان البلاد ٠ والقيام باحصاء عن الانتاج يحتاج الى تأسيسات فنية دقيقة متوفرة الشروط وهذه مفقودة حتى في البلدان الراقية الا فيما ندر ولذا ليس من المستغرب ان لا يكون في العراق مثل هذه التأسيسات ٠ وفضلا عن هذا فليس في العراق معلومات اولية مما يوجد عادة في البلدان الاخرى لعمل تخمين تقريبي بقوة البلاد الانتاجية ودخلها السنوي وثروتها الراسمالية ٠ وليس لدينا تقارير في انواع الدخل في البلاد ولا نعلم مساحة الاراضي المزروعة او شيئا عن مواسم حصاد المزروعات المختلفة ولو بصورة تقريبية ٠ ان ارقام ايرادات الاراضي يجب ـ من الوجهة النظرية ـ ان تدل على ذلك الى حدما ولكن نظرا الى ما هو عليه اساس هذه الايرادات من اختلاف وتبدل لا تجدى تلك الارقام نفعا ٠ ثم اننا لا نعلم المقادير الصادرة الى الخارج سنويا من المحاصيل ولا نسبة ذلك الى المستهلك محليا٠

لقد اطلعت على تكهنات في هذا الموضوع مستندا فيها الى معلومات مختلفة المصادر لكن البون في النتائج شاسع لدرجة ترينا ان ليس هنالك من يعلم حقيقة الامر . وليس لدينا وسائل ما لمعرفة مقدار تجمع الثروة الراسمالية في البلاد وما هي نسبة ذلك التجمع من حيث الزيادة او النقصان نظرا الى التوفير والاستهلاك . كما انه ليس هنالك وسائل للتحقق من ثروة البلاد او لتخمينها ومعرفة نسبة زيادتها او نقصانها ولا معرفة قدرة البلاد على دفع الضرائب او مقدرتها على مقاومة ازمة كالازمة التي منيت بها في هذه السنة . وصفوة القول انه لا يمكنا حتى عمل توازن حسابي تقريبي للعراق .

ومن العادة في مثل هذه البحوث ان نعير اهمية الى الفرق الكائن مابين صادرات البلاد وواردتها وهنا تبين لنا الاحصاءآت المتعلقة بالتجارة الاجنبية (انظر الملحق) زيادة كبيرة ومستمرة في الواردات على الصادرات . ولو ان هذا معناه احيانا ان البلاد سائرة الى الفقر بتصدير نقودها او بتراكم الديون عليها للبلدان الاجنبية لكن الامر ربما ليس كذلك . فزيادة الواردات في العراق تقابلها الصادرات غير المنظورة . وحينما كتبت عن هذا الموضوع قبل خمس سنوات (انظر الصفحة ٣١ من تقرير البعثة المالية لسنة ١٩٢٥) مستندا في ملاحظاتي الى الزيادة الظاهرة في الواردات على الصادرات كنت قد توصلت الى هذه النتيجة وهي ان الاسراف ضارب اطنابه في البلاد وانها تستهلك اكثر مما تنتج وانه اذا استمر الحال على هذا المنوال فسيؤثر ذلك تأثيرا سيئا في تقدم البلاد من وجهة عامة . ان التقارير الكمركية الصادرة منذ ذلك الحين عن نقل النقود تترك مجالا للشك في قيمة هذه الاحصاءآت وجعلها اساسا للتوصل الى نتيجةما في هذا الامر . ومن المؤكد ان الارقام المبينة في الملحق لا تعنى ان ما صدر من النقود من البلاد هو بمقدار تلك الارقام . ولا شك في ان النقود التي تدفقت على البلاد في خلال الحرب وفي مدة الاحتلال بدأت بعد الحرب بزمن قصير الى السنة ٩٢٥ بالخروج منها ثانية الا انني اميل الى الاعتقاد بان ذلك توقف منذ مدة قصيرة وانه استعيض عنه ـ على الاقل لحد هذه السنة ـ بامر يناقضه وهو تجمع الثروة بصورة بطيئة .

وليس في وسعي الاتيان ببرهان قاطع على هذا الاستنتاج وما هو الا من باب الحدس والتخمين لكن حدسي هذا هو نتيجة الاحصاءآت التي تدل على تقدم البلاد . وان كانت الاحصاءآت المتعلقة بنقليات السكك الحديدية واشغال دائرة البريد والبرق وايرادات الكمارك (انظر الملحق) لا تدل على تقدم ذي شأن لكنها تؤيد رأيي في ان البلاد اصبحت اغنى من السابق . واهم شيء يدعم رأيي هذا هو تاريخ البلاد السياسي في الاونة الاخيرة . ففي اثناء وجود حكومة مستقرة يسفر الامن الداخلي والخارجي عن بعض الزيادة في ثروة البلاد الراسمالية . وتأييدا لذلك نرى علائم الثروة بادية في ازدياد عدد المباني وتحسن طرزها وفي البسة الشعب وطعامه سواء اكان ذلك في الطبقات الفقيرة ام المثرية . وقد ارتفع مستوى المعيشة قليلا في المدن وحتى في القرى فنرى اهل المدن يقتنون السيارات وما شاكل ذلك من اسباب الرفاه واهل القرى يزيدون في اسباب راحتهم .

ولا مشاحة ان الثروة المتجمعة في البلاد ليست كافية لان تقوم الحكومة بتجهيز ما تحتاج اليه البلاد من رؤوس الاموال لاعمال العمران والتحسين من منابع داخلية بل الحاجة تدعو الى جلب رؤوس اموال اكثر من الخارج والى ازدياد الثقة في العراق قبل ان تتمكن البلاد من السير في معارج التقدم والرقي. وما ازدياد المضخات الزراعية الا فاتحة ذلك العهد .

وعليه تتجلى لنا الآن اوضاع البلاد الاقتصادية . فمن حيث الانتاج مازالت تسير على قواعد ابتدائية لكن منتوجاتها تكفي لسد حاجاتها . اما موارد دخلها الاساسية من النقود فهي تصدير ما يفيض عن حاجتها من المحاصيل الزراعية والنفط وما تجنيه من الارباح من تجارة ايران . وقد مرت البلاد وقت الحرب من عهد اضطراب وركود اقتصادي الى عهد نظام وتقدم في اقتصادياتها وهذا ظاهر في التحسن الذي تم في موارد دخلها الرئيسية وفي قوتها الانتاجية . اجل انه وان كان جمع الثروة سائرا ببطء بسبب التمسك بالاساليب الزراعية القديمة لكن تقدم البلاد في سبيل الرقي والعمران كان قد بدأ بالازدياد قبيل الكساد الحالي . وكما هو المألوف في مثل هذه الحالات فان الحركة التي تحركتها البلاد في هذا الشأن كانت في غير محلها اذ لم تكن في سبيل تحسين الوسائل الزراعية ونوع المحصولات بل كانت ترمي الى استغلال مرافق الثروة التي لاتعب في استغلالها وذلك لمنفعة بضعة اشخاص ممن كان لديهم رأس المال اللازم لذلك الغرض غير ان الازمة الحالية اوقفت تلك الحركة وبالتالي شلت اقتصاديات البلاد .

ومن واجب الحكومة ان تقوم بما في طاقتها لاصلاح الحالة الراهنة ويتحتم عليها في ذلك ان لا تقتصر على معالجة الاعراض المباشرة فحسب بل ان تعنى باصلاح كافة الوسائل التي من شأنها انعاش الحالة الاقتصادية العامة . ان ما يحتاج اليه العراق من الوسائل في الوقت الحاضر لمعالجة هذه الازمة معلوم . اما في البلدان الراقية فالحالة تختلف عما هي عليه هنا . فاذا ماكسدت الاسواق في بلد من البلدان الراقية التي اكملت تحسين مرافقها كلها ووسائل الانتاج فيها على غاية الاتقان والكمال فان توجيه نظرها الى اسواق جديدة قد يعود عليها بالخسارة . اما البلدان التي لم تستثمر مرافقها بعد فحظها في مثل هذه الحالة احسن اذ لديها علاج معلوم لكساد اسواقها وخطة واضحة لمستقبلها الاقتصادي . وجل ما عليها عمله في هذه الحالة هو تحسين مرافقها واستغلالها لانقاص النفقات وتحسين نوع المنتوجات وبذلك تعود الى الاسواق القديمة وتفتح اسواقا جديدة .

٣ ـ العلاج .

بحثنا في القسم الاول من هذه المذكرة في الازمة الاقتصادية الاخذة بخناق البلاد وبحثنا في القسم الثاني منها في احوال البلاد من الوجهة الاقتصادية . فرأينا ان البلاد متأخرة في تحسين وسائل الانتاج وهي تعاني الامرّين من الكساد الضارب اطنابه في العالم باسره . فما العمل وما الذي في طاقة الحكومة القيام به لتخفيف وطأة هذه الازمة والقضاء عليها ومنع وقوعها مرة اخرى .

ان السبب في شدة الازمة الحالية يرجع الى نقص القوة الشرائية في العالم كله وعلى الاخص الى هبوط اسعار المحاصيل الزراعية • وما الافات المحلية كالجراد وقلة المياه والمضاربة وغيرها من الافات سوى عوامل جزئية في اشتداد هذه الازمة التي لا علاج لها في الوقت الحاضر غير رواج اسواق الحبوب المصدرة من خليج فارس وصعود اسعارها •

وليس هنالك عمل يتصوره العقل تستطيع الحكومة القيام به لتحسين اسعار الحبوب • ونكون قد غششنا انفسنا اذا قلنا بان سن قانون ما في العراق او القيام بعمل ما من جانب الحكومة يؤدي الى زيادة الطلب على منتوجات العراق الرئيسية او الى تحسين اسعارها • فالعلاج الوحيد لازمة عالمية كهذه هو الانتعاش العام وهذا امر يتوقف على عوامل لا تحصى مما لا سلطة للعراق عليه بتاتا • غير ان الصعوبات التي لايستطاع تذليلها يمكن على الاقل تخفيفها • اذن ماهي الوسائل التي في استطاعة الحكومة اتخاذها لتحسين الحالة الحاضرة • ولا يخفى ان اسعار الحبوب السائدة في الاسواق اسعار عالمية ولا يمكن التأثير عليها بعمل يقوم به العراق لان ماينتجه من الحبوب عامل صغير جدا ولا يؤثر في الانتاج والاستهلاك العالميين • وان كان في الاستطاعة اجراء شيء ما من جانب الحكومة العراقية لتخفيف ويلات الازمة الحالية فيتحتم ان يكون ذلك عن طرق اخرى في طاقتها القيام بها • وفيما يلي تلك الطرق :ـ

(أ) تحسين المنتوجات •
(ب) انقاص نفقات الانتاج •
(ج) تزييد التسهيلات المتعلقة بعرض المنتوجات في الاسواق •
(د) مكافحة الجراد •
(هـ) اعمال الرى •

(أ) تحسين المنتوجات

ان البحث في مسألة تحسين المنتوجات يعود بالاحرى الى الاختصاصيين الزراعيين لكنه اتضح لي اثناء بحوثي هذه ان افضل وسيلة لحث الحكومة على معالجتها واسداء المساعدة اللازمة لها هو ان افيها حقها من البحث في هذه المذكرة •

ليس بخاف ان انحطاط نوع المحاصيل الزراعية في العراق هو الذي جعله يشعر بشدة الكساد الحالي اذ متى كانت للحبوب سمعة جيدة لا يخشى عليها نوعا ما في الاسواق عند حدوث الازمات لان المشترين يرغبون في المحافظة على العلاقات التجارية التي اسسوها مع المنتجين • اما عندما لا يكون للحبوب سمعة جيدة فيضحي المشترون بتلك العلاقات بلا تردد • واول من يخسر في هذه الحالة هم اصحاب الحبوب الرديئة السمعة • والاسواق التي تتعاطى بالسلع البخسة الثمن تعتمد على المضاربة • ولذا فتحسين نوع الحبوب هو الحجر الاساسي لرسوخ تجارتها •

ولا يمكن القيام بشيء في العراق لحمل اسواق العالم على شراء اكثر مايحتاج اليه من الحبوب المصدرة من خليج فارس او الجلود الخام الواطئة النوع او غيرها من السلع • والعمل على تزييد المنتوج من هذه المواد ـ كما فعل العراق ذلك في

الاونة الاخيرة ـ معناه تزييد الصعوبات الحالية · وافضل شيء للتخلص من هذه الصعوبات هو السعي لانتاج المواد التي تحتاج اليها اسواق العالم والاهتمام بتنويع الحاصلات وتحسين نوعها ·

وليس بخاف على احد ان المراد قبل كل شيء هو ان تكون الحنطة والشعير من نوع احسن وانظف من السابق · ان نظافة الحبوب امر مفيد · ومع انه يوجد ماكنة في مدينة البصرة لتنظيف الحبوب الا ان الاقتراح القائل باضافة ماكنات محلية اليها في محطات السكة الحديدية جدير بالاهتمام · وهنالك شيء اهم من النظافة وهو جعل الحبوب من درجة افضل · وللحصول على ذلك يقتضي ان تكون البزور من نوع احسن وان تكون طرق الزراعة والحصاد اكمل وافضل · وما على الحكومة عمله في هذا الشأن هو مراقبة البزور وتجهيز المكائن (وهذا يترتب عليه وجود اعتبار مالي زراعي مما سأتناول الكلام عليه في مذكرة اخرى)· وهذا يأتي بنا الى اول امر يمكن ان تمد اليه الحكومة يد المساعدة · فالسياسة الاقتصادية العملية تقضي باتخاذ الوسائل لتجهيز بزور من نوع جيد ومراقبتها وكذلك تجهيز المكائن والتشجيع على انتاج بعض الحبوب التي من اجناس عالية · وفي وسع الحكومة ان تساعد ايضا بتعيين درجات الحبوب وعلاماتها وحمايتها بالتفتيش من وقت لآخر ·

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الشأن هو ان ماينفق من المال القليل بشكل جوائز تعطى لمن يحسنون الزراعة وتربية المواشي يعود بفوائد جمة ولا سيما اذا اقترن ذلك بتأسيس معارض زراعية ·

وهنالك امر اكثر اهمية من تحسين الغلال الحالية وهو زرع انواع جديدة من الغلال التي لها اسواق رائجة · وقد ذكرت لي دائرة الزراعة ان لديها معلومات مبنية على تجارب زراعية تبعث على الامل بالاستفادة من زراعة حبوب جديدة اكثر من الاستفادة من الحبوب الحالية · وقد نوهت بصورة خاصة بذكر بزور الزيوت (كبزر الكتان الخ)· ولا يخفى ان الاكثار من زرع انواع مختلفة من الحاصلات الزراعية هو افضل شيء نقوم به لمقاومة الازمة الحاضرة · ولا بدع انه على الزراع الآن ان يعمدوا الى زراعة الحنطة بدلا من الشعير لكنهم تعودوا على زرع الشعير من قديم الزمن وما زالوا يزرعونه سنة بعد سنة · واذا استمر احد الزراع في العراق ـ كما في غيره من البلدان ـ على زرع ما اعتاد زرعه بغير التفات الى حاجات الاسواق فانه باق على فقره لا محالة اما الزارع الذي يدرس احوال الاسواق ويهجر زراعة الانواع التي لم تعد تأتي بربح محولا نظره الى زراعة الانواع التي من ورائها ربح فيغتني لامحالة ·

وهنالك موضوع آخر جدير بالبحث وهو موضوع انشاء الغابات وتحسينها وقد لا يكون من المناسب للحكومة ان تقوم الآن بذلك على نطاق واسع وهي في المرحلة الاولى من حياتها الزراعية لان عملا كهذا يتطلب رؤوس اموال كبيرة بينما لاتجنى فائدة تلك الاموال الا بعد مدة طويلة من الزمن · كما ان هذا العمل يتطلب كذلك عددا كبيرا من العمال الفنيين ولا يمكن القيام به الا بعد استقرار الامور في البلاد لمدة طويلة · لكنه يجدر بالحكومة ان تدرس هذا الموضوع مستعينة في ذلك

بآراء الخبراء لكي تقف على الفوائد المرجوة منه وتقوم بالتجارب على مقياس صغير لتستنير بها عندما يحين الوقت للقيام بهذا العمل على نطاق واسع ٠

ان العقبة الحائلة دون التقدم الزراعي هي تمسك الزراع بالاساليب القديمة وفقدان الوسائل لتهذيبهم في الامور الزراعية ٠ وهذا يأتي بنا الى امر آخر تتمكن الحكومة من مد يد المساعدة اليه ٠ ومهما يكن هنالك من ريبة او شك في منفعة المقاصد الاخرى التي من اجلها تصرف اموال الدولة فان الانفاق على تنوير اذهان الزراع وتعويدهم على اتباع الوسائل الزراعية الحديثة يجب ان لايترك مجالا لريبة او شك كهذا لان الاموال التي تصرف لهذا الغرض تفيد اكثر مما تصرف لاى غرض آخر ٠ وليس من اختصاصي الاسهاب في موضوع الاعمار الزراعي انما يجمل بي ان اوجه النظر الى طريقتين وقفت بنفسي على نجاحهما الباهر في بلدان اخرى شبيهة بالعراق من حيث التقدم الزراعي ٠ والاولى من هاتين الطريقتين هي تأسيس مزارع تجريبية ٠ وما ساعد على هذا الامر هو ان الاراضي في تلك البلدان لم تحدد ولم يبت في امرها بعد ولذا لا يمكن تأسيس مؤسسات زراعية تجارية في اراضيها الخصبة للزراعة بالوسائل الحديثة ٠ ومساحة الاراضي المنشأة عليها تلك المزارع التجريبية تختلف الواحدة عن الاخرى فمنها ماهو كبير جدا ومنها ما هو صغير يمكن ادارته من قبل مزارع واحد وعدد قليل من العمال ٠ ويتوقف نجاح هذه المزارع على شرط واحد وهو ان يكون لدى المدراء رأس مال كاف وان يكون لهم سيطرة تامة على الوسائل الزراعية المستخدمة فيها ٠ اما البلاد فاستفادتها من هذه المزارع هي انها تزيد في قوتها الانتاجية فضلا عن ان الارباح الطائلة التي تدر بها تشجع الآخرين وتستميلهم الى معاطاة الزراعة بينما العمال يستفيدون فائدة عملية مباشرة من اطلاعهم على الوسائل العصرية كما ان اصحاب الاراضي الزراعية المجاورة يستفيدون كذلك منها لانها تعلمهم دروسا زراعية يطبقونها على مزروعاتهم ٠

اما الطريقة الثانية فهي استخدام معلمين زراعيين متجولين الذين بعد ان يكونوا قد نالوا قسطا وافرا من التدريب يذهبون من محل الى آخر لاطلاع الزراع على الاساليب الحديثة التي اطلعوا عليها هم بدورهم في المراكز الرئيسية ٠ وقد تنحصر اشغالهم تارة في التعرف بالزراع ومساعدة الاصدقاء على تحسين مزروعاتهم وطورا في تأسيس علاقات متينة مع احد كبار المزارعين المحليين المنورين واتخاذ ارضه قدوة للاراضي المجاورة وذلك باجراء التجارب فيها ٠ ولا بدع ان نجاح طريقة كهذه يتوقف على اختيار الرجال الذين يصلحون لهذا العمل ٠ فالمال الذي يصرف على رواتب الرجال الصالحين للعمل هو خير مايصرف من المال اما المال الذي يصرف على رواتب من لا يصلحون للعمل فيذهب هباء منثورا ٠

ومن اهم اغراض التهذيب الزراعي هو نشر الدعاية لزرع الغلال الثمينة كالقطن ومن المألوف في اول عهد هذه المزروعات الكثيرة الكلفة ان لا يوفق اصحابها الى النجاح وهذا يؤدي الى حدوث رد فعل ٠ فالجراد ونزول الاسعار في العراق قد اثرا في هذه الزراعة لكنه يلوح لي ان السبب في تقدم هذه الزراعة تقدما بطيئا يعزى الى ظرف يعد من الظروف العامة لكنه ليس مما لا يمكن اصلاحه ٠

ذلك ان الزراع قد تعودوا على اخذ حصتهم بشكل مواد غذائية يمكنهم ان يقتاتوا بها هم وعيالهم او ان يبيعوها في الاسواق المحلية بانفسهم · وعليه فانهم لما كانوا قد تعودوا على اخذ اجرة بسيطة عينا لايثقون من الحصول على حصتهم عندما تعطى لهم بشكل مبلغ من المال يقال لهم انه عبارة عن حصتهم من الاسعار المستلمة في اسواق بعيدة وغير معروفة · وهذه صعوبة في الاستطاعة تلافيها ولكن ليس في الظروف الحاضرة السائدة بشأن لزمة الاراضي واجرة الزراع بل بعد الانتهاء من مسح الاراضي وتحديدها ·

اني اعتقد بان اقوى الآمال لنجاح زراعة المزروعات الباهظة الكلفة كالقطن في العراق هو تأسيس مزارع تجريبية كالتي مر الكلام عليها اعلاه · ان هذه المزارع ستجلب معها رؤوس الاموال اللازمة لا بل ستجلب ماهو اهم من ذلك الا وهو المراقبة الفنية لتطبيق الاساليب الزراعية الحديثة التي لا يمكن نجاح هذه المزروعات بدونها · وفي هذه المزارع التجريبية يتوفر شرطان اثنان وهما طمأنينة العامل وثقته باخذ جزاء عمله بصورة عادلة وهذا مايستميل الزراع الى الاقدام على مثل هذه المزروعات · ويجب كذلك توفر الشروط الملائمة في هذه المزارع لتذليل الصعوبات الاولية ولاقامة الدليل للزراع على ما لهذه المزروعات من مستقبل باهر وما يرجى منها من فوائد جزيلة ·

يتعلق ما مر من بحثنا بتحسين الوسائل الزراعية من قبل الحكومة نفسها غير ان هنالك طريقة اخرى للقيام بهذا الامر الحيوى · وهي ان يتم العمل ليس على يد الحكومة بل على يد جمعية زراعية كالجمعية الزراعية المصرية على ان تكون موسسة شبه حكومية · واني اترك البحث المستفيض في هذا الموضوع لمذكرة اخرى عن المصرف الزراعي انما يجب ان اقول هنا بان هذه الطريقة ربما كانت افضل الطرق التي يمكن ان نعلق عليها الآمال لمعالجة هذه المسألة المعقدة اذ بوجود هذه الجمعية تستفز الهمم لتحسين المنتوجات الزراعية · اما الفائدة التي تعود على الزراع من اتباع الطرق الحديثة التي تفرضها عليهم الجمعية فهي انها ستقرضهم المال بفائدة معتدلة وتروج غلالهم في الاسواق · ولو تأسست جمعية كهذه فمن الواجب عليها ان تقوم بتجهيز البزور والمكائن وتقرير الدرجات والعلامات وربما وجب عليها ايضا استخدام المعلمين الزراعيين المتجولين الذين اشرت اليهم اعلاه · وقد يكون من واجبها كذلك ان توسس المزارع التجريبية كما تفعل ذلك الجمعية الزراعية المصرية ·

ان البحث في الصعوبات المحدقة بزراعة انواع جديدة من الغلال واستخدام وسائل زراعية عصرية يأتي بنا الى الامر الثاني الذي يمكن للحكومة ان تمد اليه يد المساعدة · وليس هذا الامر اقل اهمية من الامور التي سبق البحث فيها واقصد به مسح الاراضي وتحديدها · وهذا موضوع يبحث فيه الآن السير ارنست دوسن وليس من اختصاصي البحث فيه باسهاب غير انه يجب ان اوكد هنا بانه من الوجهة الاقتصادية يتحتم القيام بهذا الامر تمهيدا لتقدم البلاد من جميع الوجوه اذ كيف يمكن ان تتقدم البلاد تقدما حقيقيا عندما لا يكون الزراع ولا الملاكون واثقين من حقوقهم في

الاراضي التي يزرعونها . كما ان تزييد الاعتبار المالي وتحسين الطرق الزراعية يتوقفان على هذا الامر وليس بحثي الموجز في هذا الموضوع هنا دليلا على عدم اهميته بل اعتقد بانه يفوق كل وسائل الاصلاح الاخرى التي في استطاعة الحكومة القيام بها بنفسها . ومن العبث العمل على تزييد ارباح الاراضي مالم نتأكد من الاشخاص الذين ستعود لهم تلك الارباح .

بعد ان انتهينا من البحث في وسائل مفيدة لنحول النظر الى اقتراحات عديمة الفائدة لا بل وخيمة العاقبة . واول هذه الاقتراحات هو ان تقوم الحكومة بنفسها بشراء الغلال وتعرضها في الاسواق او ان تضمن لها سعرا معينا . وفي رأيي ان هذا الاقتراح ليس غير مرغوب فيه فحسب بل يتعذر وضعه في حيز العمل اذ قبل كل شيء ليس لدى الحكومة هيأة ادارية للقيام بمثل هذا العمل ثم انه يستحيل عليها ان تقطع التعهدات المالية التي تترتب على هذا الاقتراح . واذا اقدمت الحكومة على عمل كهذا فتكون كمن يسعى الى حتفه بظلفه لانه سيقضي على ماليتها وسيضر باعتبارها المالي بصورة دائمة . وما يقال عن هذا الاقتراح يصدق كذلك على الاقتراح الآخر وهو ان تجبي الحكومة حصتها من ايرادات الاراضي عينا . واني متأكد انه من الافضل للحكومة في تالي الامر ان لا تجبي تلك الايرادات بتاتا من ان تقبل حصتها عينا . ثم هناك اقتراح آخر وهو ان تدفع الحكومة منحة مالية لقاء الكميات المصدرة من الحبوب والضرر في هذا هو كالضرر الذي يلحق بالحكومة عندما تنزل الى السوق كمشترية ولو بمقياس صغير .

وهنالك خطأ جوهري في مثل كل هذه المقترحات وهو ان الحكومة قوية لدرجة تستطيع معها التأثير في اسواق الحبوب العالمية ولكن الامر ليس كذلك . ان ما ينفق من اموال الدولة بصورة مباشرة ام غير مباشرة وسواء انفق كمساعدات مالية ام خلاف ذلك فانه يذهب سدى اذ بعد انفاق ذلك المال لا تتحسن احوال الذين اخذوه اما احوال الذين لم ينالوا منه شيئا فتكون اسوأ عن السابق بكثير . ان الحكومة يعوزها المال لمقاصد منتجة كمسح الاراضي وتحديدها وتحسين الزراعة وتعليم الزراع والقيام بالاعمال العمرانية وليس لديها من المال ما يمكنها الاستغناء عنه لصرفه كمنحات مالية تعطيها لافراد خصوصيين من الناس – سواء أكان ذلك سرا ام علانية – لان مثل هذه المنحات تؤدي الى تمديد اجل الانتاج الذي ليس على قواعد اقتصادية وتشجع هذا التأجيل .

نرى على العموم فيما يتعلق بمسألة المنحات المالية وكل انواع الوسائل الاخرى التي تتخذها الحكومة لتشجيع مشاريع معينة بما في ذلك الاعفاء من الضرائب والرسوم انه من الضروري ان لا يغرب عن بالنا بانه من الممكن ان تعود الوسائل الحسنة بخير على البلاد . وبعبارة اخرى انه يمكن بتشجيع بعض المشاريع تشجيعا اكثر من اللازم ان نجلب الرخاء للبلاد لكن رخاء كهذا رخاء وهمي يكون ضرره في تالي الامر اكثر من نفعه . وليس بخاف ان الرخاء الذي تمتعت به البلاد في الآونة الاخيرة من جراء استعمال المضخات الزراعية لم يأت الا عن تشجيع الحكومة لها اكثر من اللازم . والظاهر ان الفوائد والاعفاءات الكثيرة التي اعطيت للزراعة

بالمضخات ادت الى تعاطي هذا النوع من الزراعة بشكل لا تجيزه الفطنة ولا الرسوخ الاقتصادي في البلاد ٠

(ب) انقاص نفقات الانتاج

ليس في وسع الحكومة اجراء شيء لانقاص نفقات الانتاج الا من ناحية انقاص نفقات وسائل النقل ٠ ان طبيعة البلاد ملائمة لجعل وسائل النقل رخيصة وما عدا الجسور فان مستوى الاراضي يساعد على تحسين الطرق بكلفة زهيدة ٠ ويكوّن دجلة والفرات وسيلة اخرى للنقل توأول بمزاحمتها للوسائل الاخرى الى تحديد النفقات كما ان السيارات والسكك الحديدية في وقتنا الحاضر زادت في وسائل النقل٠

ومما لا شك فيه ان نفقات النقل في داخل البلاد وخارجها تكوّن حتى الآن القسم الاكبر من نفقات الانتاج ٠ وهذا يرجع على الاخص الى ثلاثة امور وهي (١) مركز العراق الجغرافي المنعزل و(٢) عدم اكمال خطوط السكك الحديدية وهذا من شأنه عزل المناطق الشمالية التي مركزها الموصل و(٣) عدم تيسر الطرق والجسور لامداد الانهر والسكك الحديدية ٠

(١) مركز العراق الجغرافي المنعزل٠

ان عزلة العراق عن العالم جغرافيا سببها الطريق البحري الطويل الذي هو الطريق الوحيد في الوقت الحاضر لربطه بالعالم ربطا وافيا ٠ وهنالك فكرة سائدة وهي ان مصالح العراق مهددة لتحكم شركات البواخر على الطريق البحري للبصرة لكنه يلاحظ ان الشركات المذكورة قد ابدت استعدادها لتخفيف الصعوبات الحالية بتنزيل اجور الشحن انما من المؤكد انه ليس من صالح البلاد ان تعتمد في مواصلاتها مع الخارج على طريق واحد ٠

لقد اقترح البعض ان تقوم الحكومة باجراءات مباشرة لتحسين الموقف الحالي في هذا الشأن منها ان تستأجر هي بنفسها البواخر بقصد المزاحمة ٠ اما انا فليس في وسعي ان اعد هذا الاقتراح من الاقتراحات العملية اذ ليس لدى الحكومة الهيأة اللازمة للقيام بعمل كهذا واذا كان قصدها مزاحمة شركات البواخر فانها ستخسر اموالا طائلة ولا تنتفع من ذلك الا القليل ٠ وليس العلاج الشافي في مثل هذه الحالة ان تتوسع الحكومة في اعمالها التجارية بل ان تقوم بتحسين الطرق الاخرى التي تربطها مع العالم وافضل علاج يقضي على عزلة العراق جغرافيا هو انشاء سكة حديد حيفا وهذا مايجب على الحكومة وضعه نصب اعينها في هذا الصدد لانه من اقوى الآمال لمستقبل باهر كما انه سيساعد العراق على اقتباس الوسائل العصرية في جميع اطوار حياته ٠ ومع ذلك فمن المرغوب فيه ان تكون الحكومة على اتصال دائم بشركات البواخر لحثها على اسداء التسهيلات اللازمة باسعار مناسبة ٠

(٢) عدم اكمال خطوط السكك الحديدية ٠

كانت الالوية الشمالية قبل الحرب مرتبطة من الوجهة الاقتصادية بمناطق واسعة واقعة الآن في سورية وفلسطين ٠ ولا شك في ان عزلها عن هذه المناطق

بالحدود الجديدة زاد في الازمة التي تعانيها الآن . والعلاج لذلك هو ايجاد روابط جديدة نستعيض بها عن تلك الروابط وليس في الاستطاعة تلافي الاضرار التي لحقت بالمناطق الشمالية من جراء الحدود السورية والفلسطينية الا بتمديد الخط الحديدي الى مدينة الموصل . ولا يخفى ان كلفة النقل بالسكة الحديدية تزداد لعدم وجود جسر للسكة الحديدية في بغداد .

ومن البديهي ان انشاء جسر في بغداد وتمديد الخط الحديدي الى الموصل امران ضروريان لنظام النقل في البلاد وبالتالي لرخائها وتقدمها وليس من المناسب البحث في مشروعات اقتصادية اخرى طالما هذين العملين غير كاملين اذ لا يمكن ان يصبح العراق من بلدان الانتاج مالم يكن هنالك طريق متواصل من مدينة الموصل الى البحر .

(٣) عدم تيسر الطرق والجسور لامداد الانهر والسكك الحديدية .

وليس من شك في ان وسائل النقل الداخلية في العراق مازالت تكون جزءا كبيرا من مجموع نفقات الانتاج اذ نرى في بعض الحالات ان ما لا يقل عن نصف اسعار الحبوب في الاسواق المحلية (الموصل او بغداد) هو عبارة عن كلفة نقلها من البيادر للاسواق المذكورة . ويعزي السبب الرئيسي في هذا الى قلة الطرق والجسور . والعلاج لذلك هو الاهتمام بانشاء الجسور وفتح الطرق كما ان وسائل النقل بالسيارات وما هي عليه من الرخص وقلة الخطر ستفيد الزراع فائدة كبيرة في المستقبل .

ان الطرق المؤدية الى ايران على جانب عظيم من الاهمية من الوجهة الاقتصادية وتحسينها امر حيوي لمستقبل التجارة في العراق . اجل انه يوجد بلاد تزاحم العراق في التجارة الايرانية لكنه لايمكن منافستها بنجاح الا بان يسدي العراق لتلك التجارة كل مايستطيع اسداءه من التسهيلات كفتح الطرق والاعفاءات من الرسوم ومن تطبيق الانظمة الثقيلة . وعلى الحكومة ان تضع هذه التسهيلات في رأس قائمة الاصلاحات وتسديها حتى قبل ان تدعو الحاجة اليها .

يتضح اذن ان المجال واسع امام الحكومة لتقوم بعمل نافع في مسألة النقل غير ان تحقيق ذلك يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة لا يمكن اخذها من الايرادات العامة بل يتوقف ذلك على الخطة التي ستنهجها تجاه القروض .

غير انه يجب ان لا يفوتنا بان تحسين وسائل النقل لا يعمل الا القليل على تذليل الصعوبات الحالية لان كلفة النقل جزء صغير من نفقات الانتاج كما ان الفوائد المرجوة من تحسين الوسائل المذكورة تكاد لا تستحق الذكر بالنظر الى الخسائر المترتبة على هبوط الاسعار .

وقد سبق للحكومة ان قامت بوسائل ناجعة لانقاص كلفة النقل . ذلك انها اخفضت العوائد التي يستوفيها ميناء البصرة واخفضت كذلك بصورة وقتية اجور شحن الحبوب بالسكة الحديدية واتخذت التدابير التي نجم عنها خفض اجور شحن الحبوب نهرا وفاوضت وكلاء شركات البواخر بشأن خفض اجور الشحن فيها فكانت النتيجة ان ابدى اولئك الوكلاء استعدادهم لاستيفاء اجور اوطأ عن ارساليات معينة .

وعليه فقد نال اصحاب الحبوب من المساعدة العاجلة فيما يتعلق بوسائل النقل كل ما يستطاع نيله بتوسط الحكومة · وجل مايمكن اجراءوه بعد في هـذا الشأن هو ان تستمر الحكومة على الاهتمام بهذا الامر وتدرس الوضع من وقت الى آخـر مع الشركات المختصة ابتغاء الحصول على مايمكن الحصول عليه من الامتيازات المعقولة التي قـد تقضي بها الاحـوال الجـديدة ·

اما فيما يتعلق باجور الشحن بالسكة الحديدية فالمبدأ السديد في مثل هـذه الظروف هو انه يجب ما امكن تزييـد الاجور المفروضـة على المواد الكماليـة المستوردة من الخارج للتعويض عن خفض اجور الشحن في السكـة الحـديدية للصادرات الثابتة · وقـد سبق العمل بهذا المبدأ حين خفض اجور شحن الحبـوب بالسكة الحديدية ويجب وضعه نصب اعيننا للعمل به عند اللزوم الا انـه لا يمكن تطبيقه بصورة عامة وذلك بسبب انواع وسـائل النقل الاخرى المستخدمة لنقل المواد الكمالية المستوردة من الخارج · وهنالك عامل آخر في نفقات الانتاج فيما يتعلق بالاراضي التي تسقى بالمضخات وهـو ثمن النفط · ويذهب الجميع الى انـه من المستحسن ان تتوسط الحكومـة في امـر تخفيض الاسـعار التي تستوفيها الشركة · والحقيقة هي ان الحكومة لا سلطة لها في هذا الامر لان الاسعار قد نظمت باتفاق عقد بين الحكومة وشركة النفط الفارسية الانكليزية في السنة ١٩٢٦ وعملا بذلك الاتفاق حددت الاسعار الاساسية في معامل التصفية للبنزين والكيروسـين ونفط الوقود بعـد خفضها خفضـا ذا شـأن عن الاسعار السـائدة في اوربا (انظـر الملحق)· وتزداد هذه الاسعار الاساسية او تنقص بنسبة الصعود او الهبوط في اسعار اوربا · وفي الواقع ان الاسعار التي تستوفيها الشركة تقل قليلا عن الاسعار التي يحق لها استيفاءوهـا بموجب الاتفاق المعقود معها · وعملا بالوثائق المتضمنة نصوص هـذا الاتفاق فيظهر انه قـد تسمح الفرصة لتنقيح هذه الاسعار عندما يتم تحديد الاسعار من قبل شركة نفط العراق لما يستهلك محليا من النفط · ولا شك في ان الاسعار الاساسية التي يجب ان تستوفيها هذه الشركة ستكون احدى النقاط التي ستجري عليها المفاوضة عنها بين الحكومة والشركة · وهنالك لاول وهلة مايحملنا على الظن بانه من صالح مستهلكي النفط في العراق ان يعمد الآن الى تنقيح الاسعار الاساسية المعينة في السنة ١٩٢٦ · ولا شك في ان المفاوضات حول هذا الموضوع ستجري مع شركـة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الفارسية وتكون قسما من المفاوضات العامـة بشأن امتيازات النفط الجـديدة ·

(ج) زيادة التسهيلات المتعلقة بعرض المنتوجات في الاسـواق ·

تقوم جماعة التجار في بغداد والموصل والبصرة من عراقيين واوربيين وما لها من العلاقات الموسسة مع المراكز التجارية في انحاء العالم بتسهيلات وافية بالمرام لعرض منتوجات العراق في الاسواق · ان الرأى السائد في هذا الخصوص هو انـه يمكن اجتناء فوائد عظيمة من الحصول على معلومات عن الاسواق التي تصلح لبيع منتوجات العراق الا انني ارتاب فيما اذا كان الامر كذلك في الظروف الحاضرة لان الصادرات الثابتة ـ كالحنطة والشعير والتمور والمنتوجات الحيوانية ـ يمكن بيعهـا

في كل وقت بالاسعار السائدة في العالم ولا حاجة مثلا للبحث عن مشترين للشعير المصدر من خليج فارس • ان التجار المحليين يعرفون الاسواق الموجودة حق المعرفة واذا كان الطلب على المنتوجات المحلية قليلا فليس ذلك لانه يوجد اسواق مستعدة للشراء ولا يعلم بها التجار •

بينما من الجهة الاخرى اذا ـ كما هو المأمول ـ تحسنت منتوجات البلاد وتنوعت ففي استطاعة الحكومة ان تساعد على تأسيس علاقات تجارية للمنتوجات الجديدة وتزود المنتجين والتجار بمعلومات عن كيفية البحث عن اسواق لمنتوجاتهم• وهذه الاعمال من شأن القناصل والممثلين السياسيين الذين يجب ان يعيروها اهتماما زائدا • اما الصعوبة هنا فهي في كيفية وضع المعلومات التي يرسلها القناصل تحت تصرف ذوى الشأن وارى ان المعلمين الزراعيين الذين اشرت اليهم اعلاه هم افضل واسطة لنشر المعلومات المتعلقة بالمحاصيل التي يمكن زرعها في العراق عدا المحاصيل التي تزرع فيه عادة •

اما تجارة التمور فلها ظروف خاصة لانها بخلاف الحبوب تعتمد على طلبات خاصة غير ثابتة ولذا يوجد مجال لترقيتها• وفي الاستطاعة اصدار الاوامر الى القناصل وغيرهم للاهتمام بتجارة التمور بغية ايجاد وسائل جديدة لترويج سوقها • ولو تشكلت هيأة من المنتجين المنورين النشيطين فمن المحتمل انها تستطيع ان تقوم باعمال مفيدة وبكلفة زهيدة وذلك في سبيل ترويج التمور بعرضها في الاسواق ونشر الاعلانات عنها • غير ان هذه المساعي لا يحتمل ان تأتي بفائدة كبرى مالم تكن مقرونة بتحسين نوع التمور المراد عرضها في الاسواق • وهذه مسألة من شأن الذين لهم المام خاص بالتمور • وقد علمت في هذا الصدد ان الحالة لا تتطلب تحسينا كبيرا في طريقة كبس التمور بقدر ما تتطلبه في نوع التمور نفسه • وقد قيل لي ان حاصلات التمور الحالية لا تتحمل زيادة ما في كلفة خدمة التمر وكبسه اذ قبل الاقدام على ذلك يتحتم على الزراع ان يبطلوا زرع الانواع الواطئة ويوحدوا جهودهم لزراعة الانواع الجيدة • وهذا امر لا يمكن القيام به بصورة فعالة الا على يد هيأة عاملة من المنتجين • وجدير بالحكومة ان تساعد على تشكيل هيأة كهذه •

وهناك ناحية اخرى تستطيع الحكومة ان تقوم فيها بعمل نافع لترويج اسواق المنتوجات وذلك بعقد اتفاقيات تجارية مع البلدان المجاورة والبلدان التي تشتري من منتوجات العراق كميات كبيرة •

اما الوضع الحاضر بشأن الاتفاقيات التجارية فهو على ماعلمت كالآتي : عقدت في السنة ١٩٢٥ اتفاقية مع سورية لتحديد عوائد الترانسيت فيما يتعلق بتجارة ايران وفي السنة ١٩٢٨ تبودلت المذكرات مع حكومة ايران لتأسيس العلاقات بين البلدين على اساس معاملة اكثر الامم حظوة • اما بشأن تركية ومصر فالمفاوضات على قدم وساق لتأسيس مثل هذه العلاقات • واذا لم توسس تلك العلاقات مع مصر فالعراق مهدد بفرض رسوم كمركية باهظة على مايصدره اليها من البضائع • ان نجاح الحكومة في هذه المفاوضات يعد اكبر مساعدة تسديها للمنتجين في العراق • كما انه على

الحكومة ان تغتنم الفرص للقيام بمفاوضات خاصة مع البلدان المجاورة لترقية التجارة بصورة متبادلة · ان المادة ١١ من المعاهدة العراقية الانكليزية تحدد مثل هذه المفاوضات غير ان المادة ١٦ منها قد خففت هذا التحديد بالسماح بعقد اتفاقات خاصة مع البلدان العربية المجاورة وبذلك يفسح المجال لازالة العقبات القائمة في طريق التجار كالانظمة المتعلقة بالكمارك والحجر الصحي ومراقبة الشرطة · وعلى سبيل المثال اذكر مسألة تتطلب اهتمام الحكومة وهي تجارة المواشي في الالوية الشمالية · ففي العهد السابق كانت تجارة الترانسيت في المواشي ولا سيما الاغنام مهمة جدا اذ كانت تمر في هذه المناطق في طريقها من اماكن واقعة في الوقت الحاضر في تركية وسورية واليها · اما الآن فقد تأخرت هذه التجارة بسبب انظمة الحدود ـ وعلى الاخص حدود سورية ـ ولذا يجدر بالحكومة ان تسعى لعقد اتفاق مع حكومة سورية لاعادة ماكان لهذه التجارة من الحرية · وما هذا الا مثال واحد على النفع الذي يتأتى من فتح باب المفاوضات مع حكومات البلدان المجاورة بشأن مسائل الحدود · وعلى الحكومة ان تغتنم الفرص لتوسيع هذه الترتيبات · ومن الامور المهمة لمصالح التجار تسليم المجرمين بتهمة التزوير وتنفيذ الاحكام القضائية وما يخص الافلاسات ·

(د) مكافحة الجراد ·

وان يكن موضوع مكافحة الجراد من المواضيع الحيوية لكنني لا اروم البحث فيه باسهاب في هذه المذكرة · اما اعداد الخطط للمكافحة بالنظر للاموال المتيسرة فيجب ان يعطى المحل الاول في السياسة الاقتصادية · وعلى الحكومة ان تهتم بجمع افضل المعلومات المتعلقة بابادة الجراد وبتطبيق تلك المعلومات كلما سمحت ماليتها بذلك ·

(هـ) اعمال الرى ·

اشير الى اعمال الرى في هذه المذكرة حتى بذلك لا يبقى بحثي في السياسة الاقتصادية ناقصا · ان اعمال الرى عنصر جوهري في المشاريع العمرانية وقد بحثت فيها من الناحية المالية في مذكرتي التي موضوعها خطة القروض ·

٤ ـ مالية الدولة ٠

لا يعد البحث في الحالة الاقتصادية الحاضرة والسياسة الاقتصادية كاملا مالم يرد فيه شيء عن مالية الدولة ولما كنت قد بحثت في مذكرة اخرى في وضع الميزانية الراهن بقي علي ان اسرد بعض الاسس والقواعد العملية للاسترشاد بها فيما يتعلق بدخل الدولة وخرجها اذ لهذين الامرين علاقة بالسياسة الاقتصادية ٠

يجب قبل كل شيء ان لا ننسى اوضاع البلاد الاساسية فهي بلاد صغيرة وحديثة النشأة ومرافقها غير مستثمرة حتى الآن ٠ وما زال قسم كبير من السكان يجهل القراءة والكتابة ولم يخرج بعد من عيشة البداوة خروجا تاما ٠ وعلى حكومة بلاد هذه اوضاعها ان تهتم بامرين جوهريين وتقدمهما على الامور الاخرى : الاول حفظ الامن العام ٠ فالادارة العامة والشرطة هما اول مايجب الانفاق عليه من ايراداتها المحدودة اذ مالم يأمن الفرد على حياته واملاكه فمن المحتم فشل المساعي المبذولة في سبيل اعمار البلاد ٠ ان تقدم البلاد في هذه الناحية في حياتها القصيرة هو من الاعمال الباهرة التي تكون اساسا للرخاء والفلاح في المستقبل ٠ اما الامر الثاني فهو استثمار المرافق الطبيعية وتثقيف الشعب ٠ وان كان في استطاعة بلد غير مستقل ان يقف مكتوف اليدين حيال هذا الامر لكن الدولة المستقلة استقلالا اداريا لاتستطيع ذلك ٠ فالعراق في حاجة الى رؤوس اموال للاعمال العمرانية وللحصول على ذلك يقتضي ان يكون حائزا على اعتبار مالي ولنيل الاعتبار المالي ينبغي ان تكون ميزانيته متوازنة توازنا محكما ٠ وهذا التوازن هو الحجر الاساسي في مالية الدولة ٠ وهنالك مبدأ آخر لا يكاد يقل اهمية عن ذلك وهو انه يتحتم على الحكومة ان لا تصرف شيئا الا ماكان على اعمال منتجة ٠ وقبل الاقدام على صرف مبلغ ما يجب ان تسأل نفسها : هل هذا الصرف ضروري لحفظ الامن والنظام في البلاد وان لم يكن فهل من شأنه تزييد قوة البلاد الانتاجية فاذا لم يتوفر هذان الشرطان في المبالغ المصروفة يكون انفاقها من باب الاسراف والتبذير ٠

اما بشأن تزييد قوة البلاد الانتاجية فاهم امر هو عقد القروض للانفاق منها على الاعمال الرئيسية وخاصة اعمال الري ٠ وقد بحثت هذا الموضوع في مذكرة اخرى ٠ ثم ان المصروفات المتكررة ايضا يجب ان يراعي فيها الشرطان المذكوران اذ ليس الغرض ان يطبق ذلك على الاعمال الرئيسية فحسب بل يقتضي ان يكون تزييد القوة الانتاجية واستثمار مرافق البلاد هو الهدف الذي ترمي اليه الخدمات الحكومية السنوية ٠ وفيما يمر من هذه المذكرة تساءلنا عن الامور التي في استطاعة الحكومة مد يد المساعدة اليها فرأينا ان الجواب الشافي على ذلك ينحصر في مسح الاراضي وتحديدها وتحسين نوع المنتوجات وهذه اسلم الطرق التي تستطيع الحكومة المساعدة فيها وهي كذلك افضلها لصرف اموال دافعي الضرائب على امور من شأنها تزييد ثروتهم ٠ وما التفكر في طرق اخرى للانفاق قبل القيام بذلك الا مضيعة للوقت ٠ بيد انه يجب الا نحدد المصروفات التي غايتها تزييد القوة الانتاجية تحديدا ضيقا اذ هنالك خدمات اخرى يجب على الحكومة القيام بها لتزييد تلك القوة ولو بصورة غير مباشرة وهي الصحة والمعارف ٠ ان صحة افراد الشعب عنصر من عناصر الثروة

كما انه بدون اتخاذ التعليم الابتدائي اساسا لا تتقدم البلاد في اقتباس الوسائل الزراعية الحديثة تقدما سريعا · اجل «ليس بالخبز وحده يحيا الانسان» فللامة روح يجب تغذيتها اسوة بجسمها · ان درس تاريخ البلاد وتقاليدها والعناية بكنوزها الثمينة وترقية فنونها وآدابها امور تبرر انفاق مقدار معين من المال كانفاقه على الامور التي تؤدي الى نتائج مادية ·

هذه هي المقاصد التي يجب انفاق اموال الدولة عليها لكن ظروف البلاد تحتم مراعاة شرط خطير في انفاقها وهو الاقتصاد الكلي · ولما كان مجال العمل امام العراق واسعا وماليته لا تساعده على ذلك فيتحتم عليه اذن ان يحسب لكل آنة ينفقها حسابا · وهذا امر يتوقف عليه النجاح او الفشل ·

يظهر مما تقدم انه اذا كان في النية تحديد ابواب المصروفات تحديدا آخر في المستقبل فيجب ان يكون ذلك في الكماليات القصوى التي فائدتها من الوجهة الاقتصادية اقل من غيرها · وماعدا ذلك فهنالك امر آخر يؤدى الى الاقتصاد ويجب على الحكومة ان تعيره اهتماما شديدا اكثر من غيره وهو تقرير ملاكات الدوائر الحكومية ووضعها موضع العمل · وقد علمت انه بعد بذل جهود كبيرة وضعت درجات جديدة للموظفين وشروط خدمتهم ومقياس رواتبهم وتقاعدهم الا انه مازال على الحكومة تطبيق هذه الدرجات والرواتب على الموظفين الحاليين ومالم يتم ذلك وتقرر الملاكات فتكون تلك الاتعاب قد ذهبت ادراج الرياح · اني عالم بالصعوبة القائمة في سبيل تقرير ملاكات لدوائر آخذة في التوسع شيئا فشيئا لكنه في الاستطاعة تذليلها بتقرير الحد الاعظم للوحدات الحكومية وبعد ما تنظم الامور بهذا الشكل يسعى للعمل بقدر الامكان بموجب ذلك وتزويد وزارة المالية بسلطة كافية لتنفيذه · ومالم يتم هذا الامر فلا يرجى منع الاسراف في التوظيف وهذا اسراف كبير وشائع يحول دون الاقتصاد في نفقات الدولة ·

اما سياسة الضرائب والرسوم فقد روعيت اوضاع البلاد في وضع اسسها · فالعراق يتحتم عليه ان يعتمد في دخله على ايرادات الاراضي والكمارك والمكوس · واول المساعي التي يجب بذلها في هذا الصدد هو تحسين الاسس القائمة عليها جباية هذه الايرادات والهيآت المكلفة بالجباية · وقد قامت الحكومة في خلال السنوات الخمس المنصرمة فيما يتعلق بايرادات الاراضي ببعض الامور لجعل اساسها بسيطا لكن التقدم في ذلك يتوقف على مسح الاراضي وتحديدها · ان التعريفة الكمركية كانت وما زالت في حاجة الى التعديل على ان يتم ذلك بمشورة الخبراء · ومن المتوقع حصول بعض الزيادة في هذا التعديل من جراء ما اوصيت به من زيادة الرسوم في مذكرتي عن الميزانية · ان تعديل التعريفات الكمركية يرجى منه عادة زيادة الايرادات وليس نقصانها ولكن في هذه الحالة قد يؤدي التعديل الجوهري المراد ادخاله على التعريفة الكمركية الى نقص في الايرادات · اما بشأن ادارة ضريبة الدخل فقد اشرت الى وجوب تحسينها في مذكرة اخرى ·

٥ ـ الخاتمـــة ٠

قد تفيد هذه المذكرة في اختيار المواضيع التي تهم السياسة الاقتصادية فـي العراق ٠ ان بحوثنا هذه لم توصلنا الى علاج بسيط معين للازمة الحالية التي لا علاج لها لانها ناجمة على الغالب عن ظروف لا سيطرة لحكومة العراق عليها البتة بـل اوصلتنا الى وجوب اتباع خطة واسعة النطاق لتحسين مرافق البلاد وانقاص نفقات الانتاج وترفيه حالة المنتجين وتحسين نوع المحصولات وايجاد اسواق رائجة لها ٠ بيد ان تنفيذ خطة كهذه يتطلب بذل المساعي الكبيرة المتواصلة من جانب الحكومة وحتى انه يتطلب اكثر من ذلك من جهود الامة ٠ فافضل خدمة تستطيع الامة ان تؤديها لنفسها لدرء الازمة الحالية وللسير الحثيث المطرد في معارج الرقي هـي الاعتماد على النفس والكد والمثابرة والاقدام والاخلاص الاسمى للواجب العـام وللمصالح الخصوصية النافعة للبلاد ٠

بغداد : ٢٤ حزيران/ ١٩٣٠ ٠ (الامضاء) ادوارد هلتون يانغ

الملحق

قيمة الواردات والصادرات والترانسيت (بحساب اللك ربية)

السنة المالية	الواردات	الصادرات	الترانسيت
١٩٢٥	٩٩١	٥٠٢	٧٠٧
١٩٢٦	٩٠١	٤٦١	٥٧٣
١٩٢٧	٩٦٧	٦١٥	٥٨٨
١٩٢٨	٩١٩	٥٥٨	٥٨٥
١٩٢٩	٩٨٢	٥٦٣	٥١٣

عدد التوقفات والافلاسات

١٩٢٩	١٥
١٩٣٠	٧٠

السكك الحديدية

السنة	(١) عدد الركاب
١٩٢٥	٥٦٥٩٧٥
١٩٢٦	٥٠٦٠١١
١٩٢٧	٥٢٣٧٤٠
١٩٢٨	٧١٥٥٠١
١٩٢٩	٨٤١٤٣٧
المجموع —	٣١٥٢٦٦٤
المتوسط —	٦٣٠٥٣٣

(٢) تقليات البضائع (بحساب الطن)

١٩٢٥	٣٦٥٢٨٠
١٩٢٦	٣٥٦٥٧٦
١٩٢٧	٤٦٩٥٧٣
١٩٢٨	٤٥٠٦٦٠
١٩٢٩	٤٨٩٣٦٥
المجموع --	٢١٣١٤٥٤
المتوسط —	٤٢٦٢٩١

ايرادات البريد والبرق (بحساب اللك ربية)

السنة المالية	البريد	البرق	التلفونات
١٩٢٥	٨،٨٠	(أ) ١٧،٨٨	٣،٢٦
١٩٢٦	٩،٠٩	(أ) ١٤،٥٦	٣،٥٦
١٩٢٧	٩،٣١	١٣،٩٨	٣،٩٦
١٩٢٨	٩،٣٤	١٢،٧٦	٤،٦٨
١٩٢٩	٩،٩٥	١١،٨٢	٤،٨٢
المجموع —	٤٦،٤٩	٧١، —	٢٠،٢٨

(أ) يعزى السبب في الهبوط الكلى الى تحصيلات غير متكررة وسحب القوات العسكرية

الاسعار الاساسية للبنزين والكيروسين ونفط الوقود

الاسعار الاساسية في الوند				اسعار سوانسي (فى المملكة المتحدة)			
	بنس	شلن	ليرة		بنس	شلن	ليرة
البنزين —	١١ ٣/٤			الغالون الواحد	٤ ١/٢	١	الغالون الواحد
الكيروسين	٥ ١/٢			» »	١١	—	» »
نفط الوقود	٦	١٢	٢	للطن الواحد	٦	١٧	٣ للطن الواحد

خطة القروض

الى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المحترم

خطة القروض

في ارض الرافدين مرافق طبيعية لم تعمل فيها حتى الآن يد العمران واهمها خصب التربة ووفرة النفط . اما الحاجة الاولى لتحسينها فهي رؤوس الاموال. وقد سبق ان استعين برؤوس اموال اجنبية لتحسين مرافق النفط اما في الزراعة فرؤوس الاموال لازمة لتكوين الاعتبار المالي وتجهيز الادوات والآلات الزراعية ولارشاد الزراع بانشاء مزارع تجريبية ولتحسين طرق المواصلات ووسائل النقل واعمال الرى والقيام بالبحوث الزراعية . وتدعو كذلك الحاجة الى رؤوس الاموال لتحسين الصناعات على اختلاف انواعها وللقيام بخدمات نافعة للجمهور .

وليس غرضي في هذه المذكرة ان ابحث باسهاب في مشاريع معينة من المشاريع التي تحتاج الى رؤوس الاموال بل بالاحرى في الخطة العامة الواجب انتهاجها في تحسين الانتاج ومع ذلك فكمثال للاعمال العمرانية المهمة للبلاد (التي يعوزها رأس المال لتبعث على الامل برد عوض منها) اشير من جملة ما اشير اليه من اشغال السكك الحديدية الى تمديد الخط الحديدي الى مدينة الموصل وانشاء جسر على دجلة في بغداد . اما من جملة المشاريع المقتضية للوقاية من الفيضان فاشير خاصة الى مشروع سد الحبانية الذي يعد من الاعمال الجوهرية تمهيدا لمشاريع رى كبيرة كخزان الحبانية وفتح الاقنية .

التحسين الصناعي

ان الطريقة المثلى للقيام ببعض اعمال الاعمار والتحسين هي الشركات الخصوصية لا بل يمكن القول بانه لا يستطاع القيام بها عن طرق اخرى غير هذه الطريقة اذ انه ينبغي الحصول على رؤوس الاموال المطلوبة للمشاريع الصناعية من مصادر خصوصية وليس من الحكومة . ولا بدع ان جماعة المشتغلين بالاعمال التجارية يعلمون المخاطر المحيطة بامر القيام بالمشاريع العمرانية وهذه المخاطر ليست من المخاطر التي تبرر استثمار اموال الدولة فيها بل يجب ان تقتصر اعمال الحكومة في هذا الصدد على تحبيذ ومساعدة استخدام مثل هذه الاموال في العراق بكل طريقة مشروعة واقتصادية . انما يجب ان لا ادخل في ضمن هذه الطرق الاعفاءات الخاصة من الضرائب كضريبة الدخل او الرسوم والعوائد الاخرى من اى نوع كانت – حتى ولو انه قد سبق منحها لجميع المشاريع الصناعية – او اى نوع كان من الاعفاءات الممنوحة لبعض الافراد او لشركات معينة او لطبقات خاصة من الشعب كما ان هذا المبدأ يجب بالاحرى تطبيقه على المساعدات المالية ايضا . ومهما تكن التسهيلات المعطاة للمشاريع الجديدة فانها يجب ان تكون قسما من سياسة الدولة العامة تجاه اراضيها وعلى الاخص من تعريفتها الكمركية وانظمتها المتعلقة بالايرادات العامة وان تمنح بقوانين عامة تسرى احكامها على كل من يريد الاستفادة منها .

وهنالك ميدان آخر يصلح للاستفادة من رؤوس الاموال الخصوصية وهو انشاء

مزارع تجريبية او القيام باحدث الاساليب الزراعية لارشاد جماعة الزراع كما تفعل ذلك شركة اللطيفية غير انه من المحتم على العراق من الوجهة الزراعية ان يستفيد من شركات اخرى نظيرها ليس من حيث زيادة الانتاج فحسب بل من حيث ارشاد الزراع في استعمال الاساليب الزراعية الحديثة ٠

المنافع العامة

وهنالك كذلك مجال آخر تحتاج البلاد فيه الى رؤوس الاموال الخصوصية وهوالقيام بخدمات نافعة للجمهور في المدن كالتنوير الكهربائي والقوة الكهربائية ووسائل النقل في الشوارع اذ ليس في المدن في الآونة الحاضرة مال او اعتبار مالي كاف او تشكيلات وافية للقيام بمثل هذه الخدمات من تلقاء انفسها كما انه من الجهة الاخرى يجب على الحكومة المركزية ان تبذل الجهد لاستخدام اموالها على الاعمال العمرانية ذات النفع العام كالتي مرّ بنا ذكرها في اعلاه ٠ واذا كان المراد الاسراع في القيام بالخدمات التي من شأنها تزييد رفاهية المعيشة في المدن فيجب الاستعانة برؤوس اموال اجنبية غير ان تحقيق الاماني المشروعة في هذا الصدد متوقف على استعداد المدن والحكومة للترحيب بتلك المساعدة ٠ ومن الامور المهمة ان تدرس الامتيازات العائدة لتأسيس خدمات كهذه درسا وافيا بغية حماية المصالح العامة وتأمين الحصول على عوض واف بالمرام لقائها ٠ وعلى شرط اتخاذ هذه الاحتياطات فاني لا اخشى نتائج غير محمودة في منح مثل هذه الامتيازات ٠ وما سأبديه فيما يلي من هذه المذكرة حول العوامل السياسية التي تنطوي عليها القروض الحكومية ينطبق على هذه الامتيازات انطباقه على تلك القروض لا بل واكثر ٠

الاشغال العامة

وفضلا عن المشاريع التي من المناسب ان تقوم بها الشركات الخصوصية وشركات المنافع العامة فهنالك اشغال اعمارية ليس في الاستطاعة القيام بها على افضل وجه الا من قبل الحكومة نفسها او من قبل احدى مؤسساتها وذلك لكبر تلك الاشغال وعلاقتها الشديدة بحياة الامة اجتماعيا وسياسيا ٠

خطتان اثنتان

امام العراق خطتان للسير عليهما في هذا الشأن ٠ الاولى : محاولة تجهيز الاموال اللازمة للاعمال العمرانية من الايرادات العامة٠ وهذه خطة تعود باضرار جمة اذ انها تقضي بالشح على الدوائر الحكومية لكي تخلق بذلك الفضلات لانفاقها على الاعمال الرئيسية كما ان القيام بتلك الاعمال نفسها لايمكن ان يتم في مثل هذه الظروف دفعة واحدة بل شيئا فشيئا وفي سنوات عديدة واوقات غير معينة وهذا طبعا يؤثر في فوائدها وكفايتها ٠ اما الاعمال الكبيرة التي تتطلب في بحر السنة الواحدة مبالغ تربو على مايمكن تجهيزه من فضلة سنة واحدة فمن المستبعد جدا امكان القيام بها وهذا معناه ابقاء البلاد على حالتها الحاضرة والحيلولة دون تزييد قوتها الانتاجية٠

ان محاولة مد الاعمال الرئيسية بالمال من الايرادات العامة يضعف الميزانية٠

ومتى كانت ميزانية الدولة ضعيفة فيؤثر ذلك اسوأ التأثير على اعتبار البلاد المالي وبذلك لا تتمكن من الحصول على قرض للقيام بالاعمال الرئيسية التي لا يمكن القيام بها الا عن طريق القروض · وعليه فتكون هذه الخطة عديمة الفائدة وغير مؤدية الى تحقيق المقاصد المتوخاة منها ·

اما الخطة الثانية فمآلها التمييز بين الاعمال الرئيسية التي من نوع دائم ومنتج - والتي يمكن مدها بالمال على الوجه المطلوب عن طريق القروض - وبين المصروفات المتكررة التي يجب تدارك المال اللازم لها من المدخولات المتكررة وبذل الهمة كلما سنحت الفرص لتحسين مرافق البلاد بواسطة القروض ·

ويظهر لي ان تاريخ هذه البلاد هو الذي بت في الخيار بين هاتين الخطتين · فلو كان قد بقي العراق منطقة تركية لساغ له البقاء على حالته الاولى من حيث العمران اما وقد استقل فالاستقلال يتطلب نفقات اضافية لحكومة مركزية · وليس هذا العبء الجديد من الاعباء الثقيلة التي لا تقدر البلاد على حملها لكنه ثقيل لدرجة لا يجعلها مرتاحة اليه · وليس في مقدور البلاد ان تقف الآن في منتصف الطريق · ولكي لا يكون هذا العبء الجديد شديد الوطأة فعليها ان تسعى لتزييد قوتها الانتاجية والشروع في ذلك يحتاج الى رؤوس اموال اجنبية احتياج المضخة لقليل من الماء عند اول تشغيلها · ومتى ما بوشر بذلك وزادت الثروة ففي استطاعة البلاد ان تجهز رؤوس الاموال التي تحتاج اليها من المبالغ الموفرة لديها على هذه الصورة ·

اني على اعتقاد من ان مرافق البلاد تبرر اتباع خطة حكيمة وجريئة للاعمار بواسطة القروض وان مثل هذه الخطة لامر ضروري لعدم ابقاء البلاد على حالتها الراهنة من حيث التقدم والعمران اذ بدون انفاق المبالغ على اعمال عمرانية واسعة لا تتقدم وسائل الانتاج ولا تزداد الايرادات العامة ولا يتحسن اعتبار البلاد المالي · اما انفاق القروض بحكمة على الاعمال العمرانية فيزيد الانتاج والايرادات وبالتالي يحسن الاعتبار المالي · ولا حاجة بي الى القول ان المهم قبل كل شيء تمهيدا لهذا هو اعداد منهاج بالاعمال الرئيسية بعد الروية والفكر · وعلى الحكومة ان تبادر الى تقرير المشاريع الكبيرة المقتضى القيام بها وترتيبها من حيث الاسبقية · واهم شيء عليها اخذه بنظر الاعتبار في هذا الامر هو تأثير المشروع في قوتها الانتاجية وارى ان تمديد الخط الحديدي الى مدينة الموصل وانشاء جسر على دجلة في بغداد والقيام بالاعمال اللازمة للوقاية من الفيضان من جملة هذه المشاريع ·

رؤوس الاموال الاجنبية

الظاهر ان جماعة من ذوي الرأى تتردد في قبول خطة اعمارية تقوم على القروض والسبب في ذلك هو انه لا يتسنى الحصول على رؤوس الاموال المطلوبة للاعمال العمرانية الكبيرة الا من مصادر خارجية · وما تخشاه هذه الجماعة هو ان الاستقراض من الخارج يقيد استقلال البلاد ويفسح المجال من الوجهة السياسية للنفوذ الاجنبي ·

وليس من شك في ان عقد قروض داخلية بالمبالغ المطلوبة حتى وباى مبلغ

مهما كان مقداره امر غير ميسور في الوقت الحاضر · فاصحاب الثروات الطائلة في العراق محتفظون بها في الوقت الحاضر في نقود ذهبية كما ان تعويدهم على استثمارها في سندات تصدرها الحكومة العراقية يستغرق وقتا طويلا · وعلى كلّ فقد لا تكون هذه المبالغ المخزونة بمقدار يفي بالمرام ·

استثمار الحال محليا

ومع ذلك يجب الشروع في تعويد افراد الشعب على استثمار اموالهم · وقد اوصيت في مذكرة اخرى بان تقوم الحكومة من باب التجربة باصدار سندات خزينة الامر الذي من شأنه على الاقل العمل على ادخال فكرة اعتبار الحكومة المالي لدى الطبقة المثرية · وقد يكون من المفيد بعد مدة قصيرة ان تقوم الحكومة بتجربة اخرى وذلك ببث فكرة استثمار المال بين الطبقات التي تهتم بخزن الذهب · ومن الامور التي تساعد على تعويد هذه الطبقات هي انشاء صناديق توفير حكومية وقد تكون هذه الطريقة افضل الطرق في هذا السبيل لكنه نظرا الى تعلق هذه الطبقات بالنقودالذهبية فهنالك طريقة اخرى يمكن الالتجاء اليها · ذلك انه في وسع الحكومة ان تقدم للاهالي بواسطة المصارف او الخزائن المحلية اوراقا ذهبية مصدقة من لدنها وذلك بعملة الدينار او حتى بليرات تركية · ولا تعطى هذه الاوراق الا لقاء ما قد يأخذه المصرف او الخزائن من الذهب كما انها سوف تعطي لحاملها الحق في استرجاع عين المبلغ الذي سلمه من النقود الذهبية بعد ٣ اشهر او ٦ اشهر او سنة واحدة مع فائدة ذلك المبلغ على ان تكون الفائدة بالعملة المتداولة وليس بالذهب · والشرط الاساسي في هذه الاوراق هو حق استرجاع عين المبلغ المودوع في سكة ذهبية وفي وقت معين · واذا اعلن عن هذهالاوراق على وجه جيد فمن المتوقع ان يقدم البعض من خازني الذهب على هذهالتجربة اذ سيجدون انهم سيسترجعون ما اودعوه منالذهب بكامله بعد ختام مدة معينة مع ربح بشكل فائدة واقدامهم هذا سيؤدي الى تشجيع غيرهم وكلما مرت الايام واقتنع الناس من استرجاع ذهبهم فليس من المستبعد ان يستثمر على الاقل قسم من الذهب المخزون الآن في امور تدر عليهم بالربح والفائدة·· اما بشأن المقدار المقتضي ابقاؤه من الذهب المودوع لدى الحكومة بشكل نقدية لتسديد الطلبات فذلك امر سيعلمنا اياه الاختبار · وستستفيد الحكومة من الفائدة على القسم الآخر ·

اني عالم بالمحاذير الدينية حول الفائض وكذلك بالصعوبة العملية في قيام خازني الذهب بكشف الحقيقة عما عندهم من كميات الذهب· وما زالت الكارثة المالية التي حلت بالناس الذين اودعوا اموالهم في صناديق التوفير التي اسسها مدحت باشا عالقة بالاذهان لكني ارى ان الظروف الحالية مناسبة لاستئناف مثل هذه العمليات المالية · ويلاحظ ان هذه التجارب تفيد في تهذيب الرأى العام واطمئنانه في مثل هذه الامور اكثر من المساعدة على تجهيز المال للاعمال الرئيسية اذ منالمحتم ان يتم القيام بهذهالاعمال فيباديء الامر بروؤس اموالاجنبية والا فلا·

العـوامل السياسيـــة

يلوح لي ان التبرم لاسباب سياسية من استقراض المال على هذه الصورة يرجع الى الاحوال التي كانت سائدة في الماضي وتلاشت الآن · ولا شك ان بعض الدول فيما مضى قبلت عند عقدها قروضا خارجية ـ وحينما لم يكن اعتبارها المالي حسنا ـ شروطا بشكل امتيازات اجنبية وغيرها من الشروط التي لم تكن مناسبة لا بل ومدعاة لامتهان كرامتها · وحكومة العراق لا تقبل الآن بشروط كهذه ولا يشير عليها احد من الرجال المسؤولين بذلك · ولا مشاحة ان مثل هذه الوسائل كانت تتخذها اوربا في العهد السابق ولا يمكن العمل بها في عهدنا الحاضر · واذا اقدم احد على اقتراح ذلك فيتحتم رفض اقتراحه · غير ان المسألة المراد البحث فيها هنا هي عقد القروض بالشروط الاعتيادية من غير التعرض لسيادة البلاد القومية ولا لاستقلالها ·

ورب قائل يقول ان مجرد قطع تعهدات مالية للمرابين الاجانب يعرض العراق للنفوذ السياسي بصورة غير مباشرة · اما انا فلا ارى ان الامر كذلك اذ لا يخفى ان رؤوس الاموال تنتقل من بلد لآخر وتشترك فيها دول عديدة · بمعنى ان المـال المستقرض في مدينة لندن او نيويورك ربما يكون قد اتى من عشرة بلدان مختلفة كما ان سلطات المرابين معينة ومحدودة في شروط القرض نفسه · وعليه لا يبقى مجال لتدخل النفوذ الاجنبي في البلد المقترض ·

الاعتبار المالـي والاسس القائم عليها

واذا اتبعت خطة حازمة لاعمار مرافق البلاد عن طريق القروض فالمسألة الثانية التي تحتاج الى البحث هي مسألة اعتبار العراق المالي في الوقت الحاضر · والسؤال الذي يعرض لنا في هذا الصدد هو ما هي درجة مقدرة العراق على عقد قرض فـي الاسواق الدولية في الآونة الحاضرة · وليس بخاف ان الاعتبار المالي لدولة من الدول يتوقف على ثلاثة امور رئيسية : (١) الرسوخ السياسي و(٢) الرسوخ المالـي و(٣) رسـوخ العملة ·

(١) الرسوخ السياسي ـ ان الرسوخ السياسي هو اساس العوامل الاخرى كلها ويجدر بنا قبل مفاتحة الاسواق بشأن القرض حسم جميع المسائل السياسية المعلقة ·

(٢) الرسوخ المالي ـ ان العنصر الاساسي في الرسوخ المالي في نظر المرابين هو توازن ميزانية الدولة المقترضة · ان ميزانيات العراق للسنوات السابقـة كانت مرضية في هذا الباب وتصلح لان تكون اساسا متينا لعقد قرض لكن ميزانية السنة الحاضرة لسوء الحظ ليست كميزانيات السنوات التي سبقتها · وليس هذا من رأيي مما يمنعنا من الدخول في المفاوضات لعقد القرض ولكنه من المحقق ان يؤثر ذلك تأثيرا سيئـا فيها ·

الايرادات المقدمـة كضمـان

ان توازن الميزانية من اهم الامور من وجهة نظر المرابين متى كانت الايرادات العامة الضمان الوحيد الذي تقدمه الدولة المقترضة · وتقل اهمية ذلك اذا اعطى

ضمان خاص لقاء خدمة القرض . ولو كان في وسع العراق تقديم ضمان آخر كبعض الايرادات الخاصة فلا بدع ان ذلك سيسهل عقد القرض . ولا يمكن في الوقت الحاضر ذكر منابع ايراد لتقديمها كضمان سوى منبعين اثنين وهما ايرادات الكمارك والايرادات التي يؤمل الحصول عليها من امتيازات النفط . ان تقديم ايرادات الكمارك ضمانا في مثل هذه الحالات من الوسائل الناجعة التي التجأت اليها الدول الاخرى فيما مضى وعليه يجب وضع هذه النقطة نصب اعيننا في هذا البحث ولو انها غير مرغوب فيها من الناحية السياسية .

ان تقديم ايرادات الكمارك ضمانة للقرض ليس معناه ضمنا فقدان البلاد لاستقلالها او لسيادتها القومية لكنه قد يثير الشكوك في عامة الشعب بان يدا اجنبية قد اعطيت بعض السلطة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية . بينما تقديم الايرادات المتأتية من امتيازات النفط لا يؤدى الى هذه المحاذير وهو انسب شيء لتقديمه ضمانة في هذا الشأن . كما ان ما يعمل على استمالة المرابين هو ان هذا الايراد موجود في اوربا نفسها . اما مقدار الايراد المذكور فلا نعلمه في الوقت الحاضر .

(٣) رسوخ العملة ـ اما مسألة رسوخ العملة فاذا احدثت العملة الجديدة وفقا للقرارات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد لا تؤدي الى صعوبة ما اذ ان العملة ستكون ثابتة وسيتأكد المرابون من اخراج نقودهم من البلاد من غير ان يتكبدوا خسارة ما في مبادلتها .

منهاج العمل

والنتيجة العملية في الوقت الحاضر هي انه من الفطنة ان تحسم المسائل السياسية المعلقة وكذلك المفاوضات المتعلقة بعوض امتيازات النفط قبل الدخول في مفاوضات ما لعقد القرض . وحالما تنهى هذه المفاوضات فيمكن مفاتحة الاسواق المالية للتحقق من الشروط التي بموجبها يمكن عقد القرض . وقبل اجراء اى شيء في هذا الصدد ينبغي الاعتناء باحضار منهاج للاعمال العمرانية واعداد تخمين بالمصروفات اللازمة لها وكذلك بما يحتمل ان تدره من عوض . واني اوصي بالمبادرة الى تأليف لجنة من بعض الوزراء وكبار الموظفين لتقوم بمهمة احضار المنهاج والتخمينات المار ذكرها .

اما العدد الواجب درجه من الاعمال في المنهاج فسيكون بالنسبة لمقدار القرض الذي ستجري المفاوضات بشأنه . وفيما يلي قائمة باهم الاشغال التي اظن انه من المرغوب فيه درجها وبكلفتها :ـ

اشغال السكك الحديدية	الكلفة
تمديد الخط الحديدي للموصل (مع خط لاربيل)	١٣٣ لك ربية
جسر بغداد (للسكة الحديدية وللنقليات)	٩٨ » »
اعمال للوقاية من الفيضان	
سد الحبانية	٦٩ » »
مشروع عقرقوف	٢٥ » »
المجموع	٣٢٥ لك ربية

وعليه نرى ان هذه الاشغال الاربعة تتطلب نحوا من مليوني ونصف مليون ليرة انكليزية . ولا ارى لاول وهلة ان هذا المبلغ باهظ اذ سيكون اساسا للتحريات . وستظهر لنا هذه التحريات ما اذا كان من اللازم ان نطلب اقل من ذلك المبلغ او اكثر منه حتى بذلك نبادر الى ادخال مشروعات رى اخرى في ذلك المنهاج .

ولا ارى انه في الامكان التنبوء بنجاح مفاوضات القرض ولا بمعدل الفائدة الذي ستدفعه حكومة العراق اذ لا يمكن معرفة ذلك الا بعد تحري الامر . واذا قدمت ايرادات النفط ضمانة للقرض فلا شك في ان ذلك سيقوى اعتبار البلاد المالي ويعمل على جعل معدل الفائدة اوطأ مما لو كانت الايرادات العامة الضمان الوحيد . ومع ذلك لا يمكن القول باننا بذلك سنحصل على معدل فائدة واطىء كالمعدل الذي تدفعه الحكومات ذات الاعتبار المالي الكبير .

مركز المرابين

يتوقف مستقبل اعتبار البلاد المالي الى حد كبير على الجماعات المالية التي ستفاوضها الحكومة في اسواق القروض . نعم ان المفاوضة مع جماعة مالية ذات نفوذ كبير ومركز حسن يكلفنا في بادىء الامر اكثر لكنها تعود علينا في آخر الامر بالفائدة . ومن الخطأ ان نميل الى عقد قرض مع جماعة مالية ضعيفة او جماعة تشتغل بقصد المضاربة لمجرد ان معدل الفائدة واطىء في العملية الاولى لاننا سندفع ثمنا باهظا لهذا الربح الوقتي وذلك بالاساءة الى مركز الحكومة في الاسواق المالية الكبرى . عليه يجب التحري في اهم اسواق القروض من الجماعات المالية الكبيرة فقط وذلك بواسطة ممثلين سياسيين ذوى صلاحية تامة .

الامتيازات

ولا اتجاهل امكان الاستفادة من الامتيازات كوسيلة للحصول على رؤوس الاموال المطلوبة للاعمال العمرانية . مثال ذلك قد يتسنى الحصول على تعهد لمد سكة حديد حيفا كشرط لامتياز يعطى لقاء استخراج النفط بينما تقديم رؤوس اموال لمد خط حديدي فرعي او للقيام ببعض اعمال الرى يمكن ان نحصل عليه كشرط لامتياز يعطى لقاء بعض الاراضي . لكنه من رأيي ان لا تعمل الحكومة على قدر استطاعتها بهذه الطرق المالية وان تهملها بتاتا اذا امكن ذلك . واذا كان اعتبارها المالي يساعدها على الحصول على رؤوس اموال عن طريق القروض بشروط لاتمس الامتيازات فيكون ذلك افضل جدا من وجهة القيام بالمشاريع كالمطلوب وكذلك من الوجهة الاقتصادية . اذاً فوسيلة الاستفادة من الامتيازات في هذا الباب يكاد لا يكون من الصواب اعطأوها المحل الثاني من حيث الاهمية (طبعا لا يصدق هذا الامر على الشركات التي تقوم بالاعمال ذات النفع العام اذ ان ذلك في هذه الحالة امر جوهري للقيام بالعمل) .

مالية السكك الحديدية

اما مسألة قروض السكك الحديدية فلها مساس بتعهدات قطعت للحكومة

البريطانية ٠ وكنت قد بحثت في هذا الموضوع في تقريري للسنة ١٩٢٥ ونظرا الى عدم تبدل الحالة فليس لدي ما اضيفه الآن ٠ والامر الجوهري في هذه المسألة هو انه يجب في الاعمال الحيوية التي من صالح العراق والخزينة البريطانية ان تقدم مسألة رأس المال المطلوب لاصلاح السكك على مسألة الملكية والنقل ٠ اما مسألة استقراض المال وعلى يد من يجب ان يتم هل يكون ذلك على يد الحكومة ام هيأة خاصة تمثل السكك الحديدية وماذا سيكون نوع الضمان فهذه امور تتوقف على الشكل الذي سيتم فيه حسم مالية السكك الحديدية مع الحكومة البريطانية ٠ ومهما يكن ذلك الشكل ارى انه يقتضي تقديم اعتبار الحكومة المالي سواء اكان ذلك بمنزلة ضمانة ام بخلاف ذلك ٠

الخلاصة

بناء على ما تقدم اوصي بما يلي :ـــ

١ ـ ان تسير الحكومة على خطة مآلها القيام بمشاريع عمرانية منتجة مقبولة ومدها بالمال عن طريق القروض ٠

٢ ـ ان يباشر فورا باعداد منهاج للاشغال التي من هذا القبيل وترتيبها من حيث الاسبقية وكذلك باحضار تخمينات بالنفقات وبالعوض ٠ ومن الممكن تقديم العطاءآت ٠

٣ ـ ان يباشر ـ بعد حسم المسائل السياسية التي لها تعلق بالموضوع ـ بتحريات رسمية في اسواق القروض الرئيسية للتحقق من الشروط الممكن الحصول عليها٠

بغداد : ١٥ حزيران/ ١٩٣٠ ٠ (الامضاء) ادوارد هلتون يانغ

DATE DUE

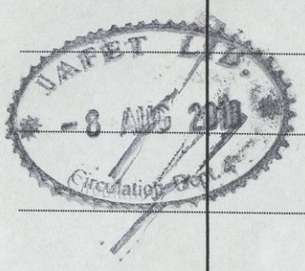

كنيت ،ادوارد هلتون يانغ، البارون
تقريران عن الحالة الاقتصادية الحاض
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01064200

F
330.9567
K36tA
C.1